الحزب حصل على 97 مقعداً بالبرلمان تلاه «الأصالة والمعاصرة» بـ82 مقعداً

المغرب: إعلان فوز «التجمع الوطني» بالانتخابات التشريعية

جانب من التصويت

أعلن عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية المغربية، في الساعات الأولى تصدر حزب «التجمع الوطني للأحرار»، الانتخابات التشريعية، بحصوله على 97 مقعدًا، تلاه حزب «الأصالة والمعاصرة» بـ82 مقعدا، وذلك في نتائج رسمية غير نهائية.

وقال لفتيت في مؤتمر صحافي لإعلان النتائج المؤقتة بعد فرز 96بالمئة من الأصوات، إن «حزب التجمع الوطني للأحرار» (مشارك في الائتلاف الحكومي) فاز بـ97 مقعدًا».

وأضاف لفتيت، أن «حزب الأصالة والمعاصرة (المعارض) حصل على 82 مقعدا، فيما حصل حزب الاستقلال (المعارض) على 78 مقعدًا، فيما تقهقر حزب العدالة والتنمية المرتبة الثامنة وحصل على 12 مقعد فقط.

وتابع لفتيت أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حصل على 35 مقعدا، ثم حزب الحركة الشعبية (مشارك في الحكومة) حصل على 26 مقعدًا، فيما حصل حزب التقدم والاشتراكية على 20 مقعدًا، يليه حزب الاتحاد الدستوري بـ18 مقعدا.

وزاد مبينا أن حزب العدالة والتنمية حصل على 12 مقعد فقط، في هزيمة مدوية للحزب الإسلامي الذي ترأس الحكومة لولايتين متتاليتين (2012 / 2021).

وأشار لفتيت أن 12 مقعدا حصلت عليها أحزاب أخرى، لم يحددها، وأكد أن الوزارة ستنشر في وقت لاحق النتائج المفصلة للانتخابات المحلية والجهوية (البلدية).

وانتهت عملية التصويت في أول انتخابات برلمانية وبلدية متزامنة في المغرب، وبدأت عمليات فرز وإحصاء الأصوات.

وأغلقت مراكز الاقتراع أبوابها في موعدها المحدد، وهو 19: 00 بالتوقيت المحلي (18: 00 ت..غ)، بعد أن فتحتها الساعة 08: 00 صباحا (07: 00 ت.غ)، وبدأ مباشرة فرز وإحصاء الأصوات، بحضور رؤساء مراكز الاقتراع وممثلي القوائم الحزبية المتنافسة.

واشتدت المنافسة على تصدر نتائج انتخابات مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان – 395 مقعدا) بين حزبي «التجمع الوطني للأحرار» (مشارك بالائتلاف)، بقيادة وزير الفلاحة عزيز أخنوش، و«الأصالة والمعاصرة» (معارض) بقيادة عبد اللطيف وهبي.

كما برز في المشهد السياسي كقوة انتخابية، حزب «الاستقلال»، فيما تراجع حزب العدالة والتنمية قائد التحالف الحكومي بالبلاد، بشكل كبير بعدما فقد أزيد من 113 مقعدا برلمانيا، بعدما فاز بـ125 مقعدا في انتخابات 2016 البرلمانية.

رئيس الحكومة يفقد مقعده البرلماني في الرباط

فشل سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة المغربية (المنتهية ولايتها)، الأمين العام لحزب «العدالة والتنمية»، في الاحتفاظ بمقعده البرلماني عن دائرة «الرباط المحيط»، ضمن انتخابات جرت الأربعاء.

وبحسب معطيات أعلنتها محافظة الرباط، صباح الخميس، لم يتمكن أيضا نبيل بن عبد الله، الأمين العام لحزب «التقدم والاشتراكية» (يساري معارض) من الفوز بمقعد في الدائرة نفسها «الرباط المحيط» (تضم 4 مقاعد)، وفق مراسل الأناضول.

وجاءت قائمة العثماني في المرتبة الخامسة، بينما حلت قائمة بن عبد الله ثامنا.

وأعلن وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، فوز حزب «التجمع الوطني للأحرار» (مشارك بالائتلاف الحكومي) بـ97 مقعدا من أصل 395، بعد فرز 96 بالمئة من الأصوات، ليتصدر نتائج انتخابات مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، وفق التلفزيون الرسمي.

وأضاف لفتيت، خلال مؤتمر صحفي في ، أن حزب «الأصالة والمعاصرة (أكبر أحزاب المعارضة) احتل المرتبة الثانية بـ82 مقعدا، متبوعا بحزب الاستقلال (معارض) بـ78 مقعدا».

فيما حاز «الاتحاد الاشتراكي» (يساري مشارك بالائتلاف الحكومي) 35 مقعدا، بينما سجل «العدالة والتنمية» تراجعا كبيرا غير متوقع بحصوله على 12 مقعدا فقط، وفق نتائج رسمية غير نهائية.

واحتل حزب «الحركة الشعبية» (مشارك بالائتلاف الحكومي) المرتبة الخامسة بـ26 مقعدا، ثم «التقدم والاشتراكية» (معارض) بـ20 مقعدا، والاتحاد الدستوري (مشارك بالائتلاف الحكومي) بـ18 مقعدا.

وتراجع «العدالة والتنمية» من 125 مقعدا، في انتخابات 2016، إلى 12 مقعدا فقط حاليا. وللمرة الأولى في تاريخ المملكة، ترأس «العدالة والتنمية» الحكومة منذ عام 2011، إثر فوزه في انتخابات ذلك العام وما تلتها في 2016.

وأضاف الوزير أن عملية الاقتراع «جرت على العموم في ظروف عادية على صعيد كافة جهات المملكة»، باستثناء بعض الحالات «المعزولة جدا، التي همت عددا محدودا من مكاتب التصويت».

وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية والبلدية، 50.18 بالمئة، بحسب وزارة الداخلية. وفي آخر انتخابات برلمانية، 7 أكتوبر 2016، بلغت نسبة المشاركة 42.29 بالمئة. أما الانتخابات البلدية لسنة 2015، فسجلت نسبة المشاركة فيها 53.67 بالمئة.

الاتحاد الأوروبي يجدد دعمه لمسارات التسوية في ليبيا

جدد الاتحاد الأوروبي، دعمه ومساندته لكافة مسارات التسوية السياسية والاقتصادية والأمنية في ليبيا.

جاء ذلك على لسان المفوض الأعلى للشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، خلال لقائه في طرابلس، وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، وفق بيان للوزارة.

وذكر البيان أن الجانبان ناقشا «العديد من الملفات منها ملف الدعم الاقتصادي والأمني المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا».

وأضاف: «وكذلك الترتيبات والخطوات المتخذة، لإنجاز الاستحقاق الانتخابي، المقرر في موعده نهاية ديسمبر القادم». كما بحثا الطرفان «خطوات المصالحة الوطنية، وتوحيد مؤسسات الدولة، وجهود لجنة (5 + 5) العسكرية المتواصلة بإشراف البعثة الأممية، في مسألة توحيد المؤسستين العسكرية والأمنية».

وأوضح البيان، أنه «تم خلال الاجتماع استعراض مبادرة استقرار ليبيا بمساريها العسكري والأمني والاقتصادي (دون تقديم تفاصيل حولها)».

وعانت ليبيا لسنوات صراعا مسلحا، حيث نازعت مليشيا اللواء الانقلابي خليفة حفتر، الحكومة المعترف بها دوليا على الشرعية والسلطة في البلد الغني بالنفط.

وشهد البلد انفراجا سياسيا مؤخرا، ففي 16 مارس الماضي، تسلمت سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة وطنية ومجلسا رئاسيا، مهامها في التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية أواخر العام الجاري.

الدبيبة يزور تونس ويلتقي الرئيس سعيد

أعلن رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، عزمه زيارة تونس للقاء الرئيس قيس سعيد الخميس. جاء ذلك في رد للدبيبة على تساؤلات النواب خلال جلسة مساءلته أمام مجلس النواب في مدينة طبرق شرقي البلاد.

وقال الدبيبة: «غدا لدي زيارة للسيد الرئيس التونسي قيس سعيد، وبعون الله سنحل المشكلة (أسباب استمرار إغلاق الحدود بين البلدين) ولابد من وضع النقاط على الحروف».

أضاف أن ليبيا وتونس «تحتاجان لفتح المعابر الحدودية»، مشيرا أن ليبيا «لا تتهم تونس بتصدير الإرهاب فهي دولة صديقة وشقيقة وجارة ولابد أن تكون علاقات ليبيا معها رسمية وشعبية واقتصادية».

وفي 31 أغسطس الماضي قال الدبيبة في تغريدة عبر تويتر، إن «ما ورد من ادعاءات مغلوطة بشأن الأوضاع الأمنية بين البلدين (ليبيا وتونس) لن يؤثر في عمق العلاقة الأخوية، وسنظل شعب واحد في بلدين».

وفي 24 من ذات الشهر بثت وسائل إعلام تونسية وليبية أخبارا لم تثبت صحتها عن الأوضاع الأمنية بين تونس وليبيا، منها استعداد عشرات الإرهابيين في قاعد الوطية غرب ليبيا للهجوم على تونس الأمر الذي فندته تصريحات رسمية من البلدين.

وتشهد المنافذ البرية بين تونس وليبيا، منذ 8 يوليو الماضي، إغلاقا بسبب تفشي سلالة «دلتا» المتحورة من فيروس كورونا في البلد الأخير.

وبالرغم من إعلان الحكومة الليبية في 17 أغسطس المنصرم، إعادة فتح المنافذ البرية وحركة الملاحة الجوية مع تونس، إلا أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع.

قوات النظام تدخل الأحياء المحاصرة في درعا جنوبي سورية

قصف درعا

فرضت روسيا اتفاقا جديدا على أهالي مدينة درعا جنوبي سوريا، بعد قصف شديد تعرضت لها المناطق المحاصرة في المدينة.

وكان النظام السوري ولجنة التفاوض عن الأحياء المحاصرة في المدينة توصلتا مطلع الشهر الجاري إلى اتفاق يقضي بإنشاء عدد محدود من النقاط العسكرية والأمنية لقوات النظام، وسحب الأسلحة الخفيفة من عدد محدد من سكان المنطقة.

لكن قوات النظام وروسيا خرقتا الاتفاق، وأصرتا على نزع جميع السلاح وتسوية أوضاع المطلوبين وإنشاء 9 نقاط عسكرية وأمنية في منطقة «درعا البلد» وحي «طريق السد» وحي «المخيم» في المدينة.

وأفادت مصادر محلية لمراسل الأناضول، أن قوات النظام قامت بجولة في الأحياء المحاصرة لتحديد أماكن النقاط العسكرية المزمع إنشائها والتدقيق في هويات السكان، واستلمت نحو 130 قطعة سلاح من سكان المنطقة حتى اللحظة.

وبمقتضى الاتفاق الجديد ستنسحب قوات النظام من محيط الأحياء المذكورة وترفع الحصار عنها بعد إتمام إنشاء النقاط العسكرية وتسليم السلاح والتدقيق في هويات المواطنين.

وفي الأثناء لم تسمح قوات النظام بدخول اللواء الثامن المدعوم روسيًا الأحياء المحاصرة بعد، بالرغم من أن دخول اللواء يندرج ضمن بنود الاتفاق.

واللواء الثامن هو تشكيل عسكري أسهمت روسيا في إنشائه ويضم معارضين مسلحين سابقين يقودهم أحمد العودات، الذي تحالف مع روسيا بعد عملية عسكرية واسعة شنتها روسيا على محافظة درعا في عام 2018.

وفي 25 يونيو الماضي، فرضت قوات النظام والمليشيات التابعة لها حصارا على «درعا البلد» وحيي طريق السد والمخيم، بعد رفض المعارضة تسليم السلاح الخفيف، باعتباره مخالفا لاتفاق تم بوساطة روسية عام 2018، ونص على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط.

وبعد ذلك بشهر، توصلت لجنة التفاوض بدرعا البلد، وقوات النظام إلى اتفاق يقضي بسحب جزئي للأسلحة الخفيفة المتبقية بيد المعارضة، ووجود جزئي لقوات النظام، إلا أن الأخيرة أخلت بالاتفاق وأصرت على السيطرة الكاملة على المنطقة. وبعد قصف النظام للمنطقة ومحاولات عديدة لاقتحامها أجرت لجنة التفاوض عدة اجتماعات مع الجانب الروسي من أجل التهدئة في المنطقة.

إدلب: مقتل امرأة وجرح طفل في قصف للنظام على مركز طبي

قُتلت امرأة وجُرح طفل، إثر قصف شنته قوات النظام على مركز طبي في ريف محافظة إدلب شمالي سوريا، وذلك ضمن خروقات النظام المتواصلة لوقف إطلاق النار في المنطقة.

وأفادت مصادر محلية، لمراسل الأناضول، بأن قوات النظام والمجموعات الإرهابية التابعة لإيران المتمركزتين في مدينة كفرنبل بريف إدلب الجنوبي استهدفتا بقصف مدفعي مستوصف قرية «مريان» بريف إدلب الجنوبي

وأوضحت المصادر أن امرأة قتلت و جرح طفل جراء القصف، فيما خرج المستوصف عن الخدمة. والثلاثاء، قُتل 4 مدنيين في قصف مدفعي نفذته قوات النظام على مدينة إدلب.

وفي مايو 2017، أعلنت تركيا وروسيا وإيران، التوصل إلى اتفاق على إقامة «منطقة خفض تصعيد» في إدلب، ضمن اجتماعات أستانة المتعلقة بالشأن السوري.

إلا أن قوات النظام السوري وداعميها تهاجم المنطقة بين الحين والآخر، رغم اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 5 مارس 2020.

موريتانيا تقلص حظر التجول 4 ساعات

قررت موريتانيا، تقليص مدة حظر التجوال الليلي المفروض لمنع تفشي فيروس كورونا، لتصبح 6 بدلا من 10 ساعات.

وقال الناطق باسم الحكومة الموريتانية المختار ولد داهي، في مؤتمر صحفي، إنه تقرر تقليص ساعات حظر التجوال، ليبدأ من منتصف الليل بدلا من الثامنة مساءً، حتى الساعة السادسة صباحا (بالتوقيت المحلي). ويأتي تقليص ساعات حظر التجول عقب تراجع الإصابات بفيروس كورونا، خلال الأيام الأخيرة. وكانت الحكومة قد أعلنت زيادة ساعات حظر التجوال نهاية يوليو الماضي، في إطار مواجهتها للموجة الثالثة من جائحة كورونا. وبالأسابيع الأخيرة كانت البلاد تسجل معدل إصابات يصل إلى أكثر من 200 إصابة يوميا، لكن النسبة انخفضت للنصف منذ أسبوع تقريبا، وأصبحت تسجل نحو 100 إصابة يوميا.

ووفق آخر حصيلة رسمية بلغ عدد إصابات كورونا في موريتانيا 34 ألفا و504 بينها 734 وفاة و32 ألفا و 289 حالة تعاف.

في سياق منفصل، صادقت الحكومة الموريتانية على قرار باستحداث ست مقاطعات جديدة، ليصل مجموعها في البلاد إلى 62 مقاطعة، موزعة على 15 ولاية.

وقال وزير الداخلية محمد سالم ولد مرزوك، في مؤتمر صحفي، إن المقاطعات الجديدة هي: عدل بكرو في ولاية الحوض الشرقي (شرق) واطويل في ولاية الحوض الغربي(شرق) ومال في ولاية البراكنة(وسط) وومبو في ولاية كيدي ماغا(جنوب) ولكصيبه في ولاية كوركل (جنوب) وانتيكان، في ولاية اترارزه (غرب).

أزمة رئيس المخابرات.. حلقة من صراع دستوري متجدد بالصومال

لا تهدأ دوامة الصراعات السياسية في الصومال بسبب تضارب الصلاحيات بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والرئاسية نتيجة الدستور المؤقت إلى جانب غياب المحكمة الدستورية.

وأثار قرار رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي، مؤخرا، توقيف رئيس الاستخبارات فهد ياسين حاج عن العمل وتعيين بشير محمد جامع خلفا له جدلا دستوريا حول صلاحيته في هذا الأمر والبنود الدستورية الذي استند إليها.

وما يشير إلى عمق تلك الأزمة، المرسوم الرئاسي الذي صدر، الأربعاء، وقرر فيه الرئيس محمد عبد الله فرماجو «قبول الاستقالة التي قدمها فهد ياسين حاج وعين مكانه ياسين عبد الله محمد مدير مخابرات إقليم بنادر (بالعاصمة مقديشو) «بشكل مؤقت وفق الدستور المؤقت في البلاد».

وبحسب قانونيين فإن الأزمة الحالية بين روبلي ورئيس البلاد حول صلاحية توقيف أو إقالة رئيس المخابرات، تأتي ضمن تضارب الصلاحيات بين السلطة التنفيذية والرئاسية حيث يعطي الدستور المؤقت كلاهما جزءا من صلاحية إقالة وتعيين كبار مسؤولي الدولة وهو ما يعمق أزمات البلاد السياسية والأمنية والاقتصادية.

ولطالما ناشد قادة البلاد وآخرهم الرئيس الحالي محمد عبدالله فرماجو، باستكمال الدستور المؤقت في البلاد للحد من الخلافات الدستورية بين مؤسسات الدولة إلا أنهم فشلوا على مدار 9 سنوات في ذلك، الأمر الذي يضع عقبات لحل مثل هذه الخلافات المعقدة.

ورأى بعض الخبراء والمختصين إلى أن روبلي لديه صلاحية لإيقاف المسؤولين الأمنيين عن العمل، بينما أكد آخرون أن فرماجو وحده يتمتع بتلك الصلاحيات.

يقول المحامي عبدالقادر سومني للأناضول إن بياني مكتب رئيس الحكومة والرئاسة الصومالية المتضاربين حول قضية توقيف رئيس المخابرات استندا إلى بنود دستورية تثير الخلافات حول تفسيرهم لكن وفق المادة 99 بفقرتها 6 تشير إلى صلاحية رئيس الوزراء في إيقاف رئيس المخابرات وليس بإقالته.

وأشار المحامي إلى أن قرار إيقاف رئيس المخابرات وتعيين بشير محمد جامع بشكل مؤقت يرمي إلى كشف ملابسات قضية الموظفة المفقودة (إكرام تهليل) والحرص على شفافية التحقيقات لطمأنة أهالي الموظفة والعمل على إعادة سمعة المخابرات الصومالية.